الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.12

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

8 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

الخميس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوساكا . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/52/3، A/52/300، A/52/326، A/52/337، A/52/352، A/52/355، A/52/356، A/52/408، A/52/460، A/52/116-S/1997/317، A/52/447-S/1997/775، A/52/38/Rev.1)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/52/281، A/52/460، A/52/113-E/1997/18، A/52/447-S/1997/775)

١ - **السيدة ماهوفي** (الكاميرون): أعلنت أنه ينبغي بصفة خاصة، في إطار النهوض بالمرأة، إيلاء الاهتمام بالمرأة الريفية، حيث أنها تتعرض في حالات كثيرة جدا للإبعاد إلى هامش المجتمع، بل وعزلها عنه. وفي أفريقيا، تضطلع المرأة الريفية بدور هام في مجال التنمية، وبالتالي في مجال التقدم الاجتماعي - الاقتصادي، ومع هذا، فهي ما زالت من أكثر الفئات فقرا وأشدها ضعفا، وتعد أقل الفئات وصولا للموارد المالية والأسواق. وهذه الحالة ترجع إلى عوامل داخلية، من قبيل القوانين والأنظمة التي لا تشجع على النهوض بالمرأة، وإلى الثقافات الموروثة، واضطراب الهياكل الأسرية، كما ترجع أيضا إلى عوامل خارجية، وخاصة تلك الأزمة الاقتصادية المزمنة التي تعود إلى تدهور أسعار القطع، وثقل عبء الدين الخارجي، وعدم الاستقرار السياسي، والبيئة الدولية.

٢ - وطالبت من جديد جميع الدول أن تنفذ دون تأخير توصيات برنامج عمل وإعلان بيجين، ورحبت في هذا الصدد بالدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة، التي جعلت من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "رأس حربة" في مجال النهوض بالمرأة؛ وقالت إن الكاميرون يقدر أيضا الدور المضطلع به من جانب المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٣ - والعنف ضد المرأة عقبة أخرى في مواجهة النهوض بالمرأة، وهي عقبة ينبغي القضاء عليها من عالمنا الذي يُفترض فيه التمدن. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد الكاميرون دون تحفُّظ دور الأمم المتحدة، ويرحب بإنشاء صندوق استئماني من أجل القضاء على العنف ضد المرأة.

٤ - ويجب تشجيع المرأة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ووفد الكاميرون يرحب بالتالي بالتقدم المحرز في هذا الشأن بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو يحث المسؤولين على الحرص على تحقيق هدف المساواة بين أعداد الذكور والإناث، كما أنه يتطلع بالإضافة إلى ذلك إلى عزو منصب نائب الأمين العام إلى امرأة منذ انشائه.

٥ - وفي إطار تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين، اتخذت حكومة الكاميرون تدابير عديدة بهدف تحسين مركز المرأة الريفية، وهي تدابير قد أتاحت، في جملة أمور، تيسير وصول المرأة إلى الائتمانات الصغيرة، وتثقيفها بشأن حقوقها الأساسية.

٦ - **السيد الشامسي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه على الرغم من توافق الآراء الذي تحقق في المؤتمرات العالمية الرئيسية بشأن المرأة وفي سائر الاجتماعات المكرسة لتشجيع المرأة، فإن برامج العمل التي

وضعت في هذه اللقاءات لم تنفذ على نحو كامل، حيث ما برحت أعداد كبيرة من النساء ترزح تحت نير الاستغلال والعنف والفقر والمرض والتشريد والجهل، وتعاني من الحرمان من الوصول لخدمات الرعاية الصحية والتعليم وسائر الاستحقاقات الاجتماعية، وذلك في وقتنا الراهن، وخاصة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ووفد الإمارات العربية المتحدة يحرص بالتالي على تأييد البيان الذي أعلنه ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويؤكد مرة أخرى أن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية من أجل تحقيق توزيع أكثر إنصافا للموارد المالية، والقيام بناء على ذلك بتهيئة ظروف موائمة للنهوض بالمرأة.

٧ - وهبوط المساعدة المقدمة من البلدان المانحة إلى بلدان العالم الثالث قد أثّر بشكل كبير على فئات المجتمع الأكثر ضعفا، وخاصة المرأة، والإمارات العربية المتحدة تطلب بالتالي إلى البلدان المتقدمة والبلدان المانحة والمؤسسات الإنمائية المتخصصة أن تعيد النظر في سياساتها المتصلة بالمساعدة وفي البرامج التي وضعتها، من أجل تأييد الجهود القطرية والإقليمية التي ترمي إلى تحسين مركز المرأة وزيادة دمجها في المجتمع، من منطلق الاستناد إلى مبادئ المساواة والعدالة مع إيلاء المراعاة الواجبة لطبائع كل مجتمع، ولا سيما تقاليده وعاداته وقِيَمه.

٨ - ووفد الإمارات العربية المتحدة يثني على الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من أجل تعزيز حقوق المرأة وحمايتها من العنف وتطوير قدراتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وهو يرحب علاوة على ذلك بالنتائج الإيجابية التي توصل إليها مؤتمر القمة العالمي المعني بالقروض الصغيرة، الذي عقد في عام ١٩٩٧ بواشنطن بمشاركة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي بصفة خاصة أن توجه القروض الصغيرة المتصلة بالأسر الأشد فقرا لصالح النساء المحرومات بالريف وبالمناطق التي تعرضت لكوارث طبيعية وللاحتلال وللحروب إلى جانب الصراعات الأهلية والإقليمية. وفي هذه المناسبة، يعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن بالغ قلقه إزاء ما تتعرض له يوميا المرأة الفلسطينية العربية وأسرتها من معاناة داخل الأراضي المحتلة من قِبل إسرائيل. ومن ثم، فهو يطالب المجتمع الدولي بالضغط على السلطات الإسرائيلية من أجل حملها على الكف فورا عن هذه السياسة العدائية، واتخاذ تدابير عاجلة لمساعدة المرأة الفلسطينية في مجال ممارسة حقوقها في تقرير المصير، وتحسين ظروف معيشتها المتردية في ظل الاحتلال. ومن الجدير بالتنويه، في هذا الصدد، أن التدابير الأولى التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة قد تضمنت سن مجموعة من القوانين والأنظمة المتصلة بالحقوق الدستورية للمرأة (وفي مقدمتها قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي وقانون الحقوق المدنية). وهذه القوانين تكفل حماية المرأة من العنف، وتُكسبها أهلية قانونية، وتعطيها حق حيازة الممتلكات وإدارة الأموال وممارسة العمل والاستفادة من كافة خدمات التعليم وجميع الخدمات الصحية وكافة الاستحقاقات الاجتماعية، وذلك فضلا عن منحها مجموعة من المزايا (مثل اجازة الوضع والاجازة الوالدية وما إلى ذلك). وهي تؤكد أيضا ضرورة زيادة مشاركة المرأة في هياكل السلطة وعملية اتخاذ القرار، سواء في القطاع العام أم الخاص. وسوف تستضيف الإمارات العربية المتحدة مؤتمر المرأة العربية، الذي يزمع عقده في أبو ظبي من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وهو سيركز على تحديد إطار قانوني من شأنه أن يمكّن المرأة من المشاركة على نحو نشط في صنع القرار.

٩ - وعلى الصعيد الدولي، كانت الإمارات العربية المتحدة من الدول السبّاقة في مجال تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل بيجين، وفي اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الشأن. وقامت الحكومة بصفة خاصة بوضع خطة عمل وطنية تتوخى، في جملة أمور، تشكيل لجنة وطنية عليا لمتابعة مدى تطور مركز المرأة، وإجراء استقصاءات ودراسات ميدانية بهدف قياس ما أحرز من تقدم، وتشجيع التعليم العلمي والتقني والمهني للمرأة، ووضع خطط لمحو الأمية بين النساء، وإنشاء مزيد من دور الحضانة ورياض الأطفال، وزيادة توعية المرأة بالمشاكل الصحية وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، وتوفير الدعم للجمعيات النسائية، وتنسيق الأعمال المضطلع بها من جانب مؤسسات التعليم والتوجيه الديني والإعلام، بهدف زيادة توعية الجمهور بشأن مشاكل المرأة وتغيير المفاهيم والتقاليد، ورفع مستوى إدراك المرأة للمشاكل البيئية.

١٠ - السيد ويلموت (غانا): أعلن أن بلده يشارك في وجهات النظر التي أبدتها بعض الوفود الأخرى فيما يتصل بضرورة القيام، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، باتخاذ إجراءات متكاملة ومتسقة وذات نطاق واسع من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر بيجينغ، وتحسين مركز المرأة في المجتمع تحسينا ملموسا.

١١ - ومن دواعي التشجيع، ما يلاحظ من قيام بلدان عديدة باتخاذ تدابير محددة ترمي إلى تشجيع المرأة، وتضمين سياساتها وبرامجها منظورا يتعلق بنوع الجنس. وفي غانا، حظرت بعض الممارسات التقليدية التي كان من شأنها أن تعرض صحة المرأة للخطر؛ كما قام المجلس الوطني المعني بمشاركة المرأة في التنمية بتشجيع إدراج مسائل المساواة في برنامج "صورة غانا ٢٠ - ٢٠"، وإنجاز خطة عمل واسعة النطاق ترمي إلى تنفيذ برنامج عمل بيجينغ، بموافقة الحكومة. وأدرجت غانا في مجالات أعمالها ذات الأولوية، بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٧، مكافحة الفقر وتيسير الوصول للائتمانات الصغيرة وتعليم البنات ومشاركة المرأة في اتخاذ القرار وفي الحياة العامة.

١٢ - وفيما يتصل بالعمل على الصعيد الإقليمي، تجدر الإشارة إلى الاجتماع الإقليمي الذي نظمته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وثمة أمل في توفير الموارد اللازمة من أجل تنفيذ المقترحات التي قدمت في هذا الاجتماع، وينبغي تقديم دعم مباشر للدول أعضاء السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوب الأفريقي. ووفد غانا يحيط علما أيضا بالبرنامج الإطاري لليونيسيف المعنون "نساء أفريقيات في خضم الأزمات"، والذي يشكل جزءا من تلك الاستراتيجية الرامية إلى تمكين النساء من الإمعان في المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية ببلدانهن، ومن الواجب أن يوسع نطاق هذا البرنامج، كيما يشمل سائر مناطق القارة الأفريقية، شأنه في ذلك شأن بقية البرامج.

١٣ - ورحب بشتى المبادرات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال التكامل والتنسيق، وكذلك بالمبادرات التي اضطلعت بها سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤ - والمرأة تعاني من الحرمان ولكنها لا تزال تقوم بدور رئيسي في الاقتصادات الريفية. وفي منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وفي مناطق أخرى أيضا، تشكل النساء ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من اليد العاملة

المسؤولة عن إنتاج المواد الغذائية، سواء ما يستهلك منها لدى الأسر أم ما يباع، ومن الواجب أن يراعى هذا في استراتيجيات تشجيع المرأة. ومن الواجب أن تشرع الحكومات، قبل كل شيء، في الاضطلاع بالإصلاحات القانونية والإدارية المطلوبة، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر الجهات النشطة بالمجتمع المدني، بهدف تشجيع المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر الإنتاج، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/52/326). ولا بد للأمم المتحدة أن تضطلع بتدريب تقني، من خلال شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، حتى تتمكن الحكومات من تنفيذ برامجها.

١٥ - ويرحب وفد غانا بالنتائج المتسقة التي خلص إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بإدراج منظور كل من الجنسين، وهو يأمل في أن يتيح الاستعراض السنوي للإجراءات المتخذة تحقيق الأهداف المحددة على نحو أفضل.

١٦ - وبعد ذلك، أشار ممثل غانا لتقرير المقرر الخاص بشأن العنف الموجه ضد المرأة (E/CN.4/1997/47)، مما كان أيضا موضوع تقرير للأمين العام (A/52/356). ومن المؤسف أن عددا قليلا فقط من البلدان هو الذي اتخذ تدابير لوقف العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة من قبل دول أعضاء كثيرة. ومن ثم، فإن غانا تهيب بمنظومة الأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا لهذه المشكلة، وتدعو الدول المعنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لاستغلال النساء وللعنف الموجه ضد العاملات المهاجرات. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن ١٧ بلدا فقط هي التي أصبحت، في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، أطرافا في الاتفاقية الدولية المعنية بحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومن الواجب بالتالي على جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع على هذه الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها أن تضطلع بذلك.

١٧ - وعقب الترحيب بالإجراءات المتخذة من جانب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة اختتم كلامه قائلا إن هناك الكثير مما يلزم الاضطلاع به، وإنه يتعين على البلدان والجهات النشطة بالمجتمع المدني، والمجتمع الدولي بكامله، أن تتعاون في تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر بيجينغ.

١٨ - السيدة بناني (المغرب): قالت إن وفد المغرب يشعر بالأسف لعدم تحقق الآمال التي انبثقت عن مؤتمر بيجينغ. ولا شك أن التمييز ضد المرأة قد انحسر بالعديد من البلدان التي أخذت بالإصلاحات التشريعية المطلوبة، ولكن التحيزات المعادية والعقبات الاجتماعية - الاقتصادية ما زالت تعوق تحرير المرأة. وفي سوق العمالة، يزج بالنساء في وظائف ثانوية، حيث تبخس مؤهلاتهن وتقيد ترقياتهن. وعلى الصعيد الصحي، تتعرض النساء والبنات للحرمان، مما يتكرر أيضا في ميدان التعليم، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان النامية. وكثيرا ما كان نقص الموارد سببا لهذه الحالة، وخاصة في أفريقيا، حيث انخفضت المعونة الحكومية المقدمة للتنمية بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا.

١٩ - وبغية تجنب تلك التهديدات الكبيرة التي تفرضها العوائق الاقتصادية على المرأة بالبلدان النامية، ينبغي الاضطلاع بعمل متضافر ومنسق من قبل المؤسسات المالية الدولية، التي يتعين عليها أن تخصص جزءا من

معونتها من أجل وضع برامج ترمي إلى النهوض بمركز المرأة، وخاصة فيما بين الطبقات الأكثر ضعفا. ومن رأي وفد المغرب بالتالي أنه ينبغي لبرنامج إصلاح الأمم المتحدة، الذي يقترحه الأمين العام، أن يعمل على تعزيز آليات النهوض بالمرأة، ومن الواجب أيضا أن تتوفر لهذه الآليات الموارد البشرية والمادية الضرورية لتسييرها على نحو سليم.

٢٠ - والمساواة بين الجنسين تشكل بالفعل مبدءا من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ولكن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمر لا بد منه لتحقيق هذا المبدأ. ومن المؤسف بالتالي أن النساء، اللائي يمثلن أكثر من نصف سكان العالم، لا يشاركن إلا بأعداد ضئيلة جدا في الهيئات التمثيلية. وفي هذا الشأن، يعلن المغرب ارتياحه إزاء قيام لجنة مركز المرأة، التي يحظى بعضويتها، بتنظيم اجتماع من أجل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٢١ - واختتمت كلامها قائلة إنه يجب تشجيع أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وذلك بطرق تتضمن تزويدها بمساهمات كبيرة.

٢٢ - السيدة روديغيز (موزامبيق): قالت إن وفدها يؤيد كل التأييد البيانين اللذين قدمتهما تنزانيا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وزامبيا، باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وإن مبدأ المساواة بين الجنسين، الذي يكفله الدستور، يعد من الأولويات لدى حكومة موزامبيق. وقد وضعت موزامبيق خطة عمل وطنية مدتها خمس سنوات تشمل الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ من أجل تنفيذ برنامج عمل بيجينغ.

٢٣ - ومن منطلق إدراك أن المرأة الموزامبيقية تشكل أهم الفئات السكانية، وأكثرها ضعفا في نفس الوقت، وأنها تلعب دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قامت حكومة موزامبيق باتخاذ تدابير في شتى المجالات (تعليم النساء والبنات، ومكافحة التمييز ضد المرأة، وتمكين المرأة من الوصول إلى الرعاية الصحية والائتمانات، بصفة خاصة)، وهي تولي اهتماما كبيرا بالنساء والأطفال الذين تضرروا من جراء النزاعات المسلحة.

٢٤ - وثمة عدد متزايد من النساء يشارك في اتخاذ القرارات السياسية والإدارية، ولكن المرأة ما زالت ممثلة بشكل ضئيل على الصعيد المحلي. والحكومة تشجعها بالتالي على المشاركة في الانتخابات المحلية التي ستنظم في أوائل عام ١٩٨٨. ونجاح التدابير الوطنية يتوقف مع هذا على التنسيق الإقليمية والدولي؛ وهذا هو السبب في مشاركة موزامبيق في استراتيجية النهوض بالمرأة التي وضعها المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

٢٥ - والتنفيذ الفعلي لبرنامج عمل بيجينغ يتطلب تطويرا لأفكار ومعتقدات الرجل والمرأة، الى جانب الالتزام السياسي للدول والجهات النشطة الأخرى، وتوفر الموارد البشرية والمالية، ولا سيما بأقل البلدان نموا.

٢٦ - وثمة دور رئيسي، في مجال المشورة والمتابعة، ينبغي الاضطلاع به من جانب الأمم المتحدة، وخاصة شعبة النهوض بالمرأة ولجنة مركز المرأة. ووفد موزامبيق يناشد الأمم المتحدة أن تقوم، في سياق الإصلاح المقترح من قبل الأمين العام، بالالتزام بهدف المساواة العامة بين الجنسين، ولا سيما فيما يتصل بالوظائف من الفئة الفنية، عملا بقراري الجمعية العامة ٦٧/٥١ و ٢٢٦/٥١. وموزامبيق ترحب بالنتائج المتسقة التي خلص إليها

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والواردة في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/52/281)، فيما يتصل بدمج منظور يتعلق بنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، وهي تؤيد توصيات المجلس في هذا السبيل.

٢٧ - وأعلنت في ختام كلامها أن حكومة موزامبيق مصممة على تحقيق مستقبل أفضل للموزامبيقيات، وذلك من منطلق اقتناعها بأن حماية المرأة وتمكينها يشكلان ضمانا بالتقدم والتنمية على نحو مستدام.

٢٨ - السيدة نارسيس (هايتي): قالت، بادئ ذي بدء، إنها تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جزر البهاما، باسم البلدان أعضاء الجماعة الكاريبية، وممثل تنزانيا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٩ - وحالة النساء في هايتي بالغة الصعوبة، فهن عرضة للتمييزات بمجالات عديدة، وخاصة مجالي التعليم والصحة. أما حالة من يعشن بالمناطق الريفية، ممن يشكلن أغلبية تصل الى ٦٨ في المائة من النساء، فهي أشد صعوبة أيضا، وهذا يرجع، من ناحية أولى، الى وجود ما يتراوح بين ٧٥ و ٨٠ في المائة من الخدمات مركزا بالمناطق الحضرية، كما يرجع، من ناحية ثانية، الى أن التقاليد المتصلة بالإرث وتقاسم الممتلكات، الى جانب عدم وجود مساحات كافية من الأراضي، تمنع المرأة على نحو مطرد من الوصول للأراضي وتضطرها الى الهجرة الى المدن أو الى مبارحة البلد.

٣٠ - وقد أحرز تقدم مع هذا في جميع الميادين منذ انضمام هايتي الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨١. وهكذا لم تعد المرأة منذ عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، قاصرة في نظر القانون، وهي تشغل اليوم بالفعل ما يزيد على ٢٥ في المائة من الوظائف الإدارية العليا، كما أن مشاركتها في الشؤون العامة تمضي على نحو مطرد، وهي تضطلع بوظائف من وظائف اتخاذ القرار بالدوائر الحكومية.

٣١ - وتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في هايتي، قد أتاح أيضا التقدم الى الأمام، فالخطة الوطنية المتعلقة بتنفيذ توصيات المؤتمر تركز بشكل أساسي على القضاء على الفقر، والإصلاحات القانونية، والتوعية بمشاكل المرأة، وبالتالي، أنشأت الحكومة، على سبيل المثال، لجنة تتمثل مهمتها في دعم المرأة في إقليم "ارتيبونيت" (وهو إقليم بدأت فيه الحكومة تنفيذ الإصلاح الزراعي)، واتخذت تدابير لتوفير مساعدات مالية للأسر المعيشية التي ترأسها المرأة كيما تلحق بناتها بالمدارس. وسوف تتحسن الأحوال من جراء انضمام هايتي لاتفاقية بلم دي بارا المتصلة بمنع العنف إزاء المرأة وقمعه والقضاء عليه.

٣٢ - ومع هذا، فإن الفاقة والبطالة والتوترات الاجتماعية، التي تعيث فسادا في الوقت الراهن بهايتي، لا تشجع إطلاقا على تحرير المرأة، بل إنها تشكل عقبات في مواجهة تعزيز قدراتها. وبقاء الاتجاهات الاجتماعية النمطية لا يحفز على مجرد التمييز، الذي دأبت المرأة على التعرض له، بل إنه يحفز أيضا على العنف، الذي يتسع نطاقه بشكل مطرد، فالمرأة بهايتي لا تبلغ عادة عما تعانيه من معاملات سيئة لأن القيم الاجتماعية - الثقافية التقليدية تهون من شأن هذه المعاملات.

٣٣ - وبغية معالجة هذه المشاكل بكاملها، ينبغي بالطبع أن تزداد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن يتاح لها أن تمارس تأثيرا أوسع نطاقا، ولكن ينبغي أيضا، على سبيل الأولوية إصلاح القوانين من أجل الدفاع عن حقوق المرأة، والعمل على تمكينها من الوصول للخدمات الصحية والتعليمية، والقضاء على البغاء وخاصة فيما يتصل بالبنات الصغيرات، وتحسين حالة البنات اللائي يعملن كخادمات.

٣٤ - السيد لين ميانغ (ميانمار): قال إن المرأة تحظى في بلده بوضع سليم بحكم التقاليد. والآباء لا يفرقون على الإطلاق بين الأولاد والبنات، والأسرة الموسعة، التي ما زالت سائدة في المجتمع، تكفل حماية المرأة من مرحلة الطفولة حتى مرحلة النضج، مما يشمل مرحلة ما بعد الزواج. والقوانين العرفية والممارسات التقليدية تضمن أيضا للمرأة مركزا تحسد عليه، فهي تعترف بتساويها مع الرجل في مجال الزواج وفيما يتعلق بالإرث وفي حق التملك. والدستور والقوانين ما فتئت دائما تكفل لجميع المواطنين المساواة أمام القانون، كما أن قانون الجزاءات يشمل أحكاما ترمي الى حمايتهن وتشريعات تدافع عن حقوق بعض الفئات من بينهن (من قبيل العاملات أو المحتجزات).

٣٥ - وفي ميانمار، تواصل المرأة، التي ما برحت دوما تشارك في الحياة السياسية، الاضطلاع بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحكومة تدرك تماما دور المرأة وإمكاناتها، ومن ثم، فإنها حريصة على المضي في تحسين أحوالها. وقد سنت بالتالي في عام ١٩٩٠ قانونا ينص على إنشاء الرابطة المعنية بحماية الأمهات والأطفال - التي تستهدف توفير الرعاية الصحية لهم الى جانب تمكين النساء من ممارسة أنشطتهن التجارية من خلال تزويدهن بالتسهيلات الائتمانية - وهي تسرع الى مساعدة المنظمات النسائية، من قبيل رابطة المشتغلات بالأعمال الحرة، التي تسعى الى معاونة نساء الحضر والريف في إنشاء المشاريع وفي الحصول على تدريب مهني. وفي أعقاب مؤتمر بيجينغ، أقامت علاوة على ذلك في العام الماضي آلية وطنية لتشجيع المرأة على ممارسة العمل، حيث توجد مشاركة، لا من جانب الموظفين فحسب، بل أيضا من جانب ممثلي المنظمات غير الحكومية والأفراد. وهي تعمل، في تعاون وثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، من أجل تحسين أحوال المرأة.

٣٦ - السيدة برغوتي (المراقب عن فلسطين): قالت إن المرأة الفلسطينية تعيش بالفعل في ظل أحوال عصيبة. فإقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة ومصادرة الأراضي وموارد المياه ومحاصرة الأرض المحتلة، بما فيها القدس، لها تأثير حاد على ظروف المرأة المعيشية، وقد تدهورت الأحوال بصفة عامة: فقد تزايد عدد اللاجئين والمشردين - مما جعل من الحياة العائلية أمرا صعبا - وتفاقمت الحالة الصحية، كما زاد تفشي البطالة.

٣٧ - وتواصل المرأة الفلسطينية الاضطلاع بمشاركة نشطة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحسين أحوال المرأة. ومنذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في عام ١٩٩٥، وضعت النساء الفلسطينيات استراتيجية وطنية تراعي احتياجاتهن والأحوال العامة التي تكتنف المجتمع الفلسطيني، وتستلهم البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية وإعلان الاستقلال في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وبغية كفالة تنفيذ هذه الاستراتيجية، لا تتردد النساء الفلسطينيات في التماس مساندة أرفع المسؤولين وأهم الأجهزة لدى السلطة الفلسطينية، مما يعني أن ثمة وعيا مطردا لديهن بأهمية دورهن، وأنهن مصممات على العمل. وقد تأكدت

هذه الروح في أول انتخاب ديمقراطي عام يجري تنفيذه بالأرض الفلسطينية، وكان ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، حيث شاركت نساء كثيرات، وحيث نجحن في الحصول على ٦ مقاعد من مقاعد المجلس التشريعي، البالغ عددها ٨٨، وكذلك على منصبين وزاريين.

٣٨ - وقالت في ختام كلامها إن عملية السلام قد تضررت الى حد خطير على يد اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الواجب إذن على المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة أن يزيد من مساعدته المقدمة الى النساء الفلسطينيات. وأكدت أن ثمة أهمية كبيرة، بالنسبة للنساء الفلسطينيات، لدمج منظور يتعلق بنوع الجنس في جميع سياسات مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها، وأعربت عن شكرها لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لما قدمه من مساعدة لهن في إنشاء لجنتهن الوطنية، وكذلك للاتحاد الأوروبي إزاء دعمه وتمويله لجهودهن.

٣٩ - السيد تسيما (اثيوبيا): شكر الأمانة العامة على إعداد التقارير المعروضة، على اللجنة، وخاصة التقرير المتصل بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/52/326)، وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤٠ - وأكثر من ٨٠ في المائة من النساء الإثيوبيات يقمن بمناطق ريفية، حيث يعشن متجولات أو يعملن بزراعة الأرض. وغالبيتهن يمارسن أعمالا بالغة المشقة - أي ١٣ إلى ١٧ ساعة عمل في المتوسط كل يوم - مما يعني أنهن يسهمن على نحو كبير في حياة البلد. ومع هذا، ورغم أن الدستور الذي أعلنته جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في عام ١٩٩٤ يكفل صراحة تساويهن مع الرجال، فإنهن ما زلن يتعرضن للتمييز في كافة المجالات. وهذا هو السبب في قيام الحكومة بالأخذ بسياسة وطنية تعمل على تشجيعهن، وقد أنشئ في إطار هذه السياسة مكتب لشؤون المرأة يتبع ديوان رئيس الوزراء، كما أنشئت دوائر لشؤون المرأة في جميع وزارات الحكومة الاتحادية وكافة الحكومات الإقليمية تقريبا، وكذلك على صعيد المقاطعات.

٤١ - وقد اتخذت تدابير متنوعة ترمي إلى تحسين حالة المرأة بشكل جذري. وبفضل إعادة توزيع بعض الأراضي، أمكن وقف هجرة النساء إلى المدن، كما زيد السن القانوني للوراثة، وهذا قد أدى إلى خفض معدل الزواج في سن بالغ الحداثة. وأنشئت بالإضافة إلى ذلك مؤسسات متخصصة في توفير الائتمانات والخدمات المالية للسكان المحرومين. وقد دخل في دائرة العمل بالفعل عدد من هذه المؤسسات، من قبيل المؤسسات التي أنشأها مكتب شؤون المرأة بالتعاون مع مانحين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وثمة أمل، في هذا السياق، في أن تتيح القرارات التي اتخذت مؤخرا بمؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة توفير دعم ملموس لجهد الحكومة الإثيوبية في هذا المجال.

٤٢ - والعنف الذي كثيرا ما تتعرض له المرأة يبعث على بالغ القلق. فتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى تجري ممارسته على نطاق واسع بإثيوبيا، وخطف الفتيات مع العجز عن دفع الفدية من جراء الفقر مطرد التزايد، واغتصاب البنات عند ذهابهن إلى المدارس أو العودة منها ليس بالأمر النادر، مما يزيد من تردد الوالدين بشأن إلحاق بناتهما بالتعليم. والحكومة تضطلع بدراسة متعمقة في هذا الشأن بجميع أنحاء البلد، ولكنها تدرك بالفعل

أنه يتعين عليها أن تقوم بأنشطة في ميادين الإعلام والتثقيف والاتصال من أجل تقويم هذا الوضع. ومن الجدير بالشكر، في هذا الصدد، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إزاء قيامه بتمويل مشروع رابطة المحامين الإثيوبيين، الذي يرمي إلى تدريب النساء اللائي يدرن مجتمعات ريفية حتى يتمكن من الدفاع عن قضية النساء والفتيات.

٤٣ - وقال في ختام كلامه أن سياسة الحكومة الإثيوبية المواتية للمرأة إذا لم تكن تحقق ثمارها المرجوة، فإن هذا يرجع أساسا إلى افتقار الحكومات الإقليمية الإثيوبية للموارد اللازمة لتطبيق هذه السياسة. وفي هذا المضمار، تشعر إثيوبيا بغاية الامتنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء قيامه مؤخرا بتقييم مدى مراعاة مشاكل المرأة في برنامجه القطري للدورة الخامسة. وهي تأمل في أن يأخذ برنامجه القطري للدورة السادسة هذا التقييم بعين الاعتبار، وأن يسمح بتعزيز مكتب شؤون المرأة لديها على جميع الأصعدة.

٤٤ - السيد باشاييف (أذربيجان): قال إنه يفهم من تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/52/281) أنه على الرغم من الدور الرئيسي الذي اضطلعت به شتى منظمات الأمم المتحدة في مجال متابعة المؤتمر، وعلى الرغم من قيام هذه المنظمات بدمج مسائل المساواة بين الجنسين في سياساتها وبرامجها، فإنه ما زال يتعين الاضطلاع بمزيد من التقدم في مجال المساعدة الإنسانية ودعم السلام في المراحل اللاحقة للصراع.

٤٥ - ومن رأي أذربيجان، بالإضافة إلى ذلك، أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بوسعهما أن يوليا مزيدا من الاهتمام لحالة البلدان التي تعاني من أزمات إنسانية حادة من جراء الاعتداءات العسكرية وما يترتب عليها من تشردات جماعية للسكان المدنيين. وهذا هو الوضع في أذربيجان، التي كانت ضحية للعدوان الأرميني، والتي تضم مليونا من اللاجئين والمشردين، والتي شهدت تدهورا كبيرا في الظروف المعيشية لمواطنيها، بالإضافة إلى ارتفاع معدل وفيات الأمهات والرضع. وأذربيجان تناشد بالتالي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي كيما تقدم لها المساعدة حتى تضطلع بما يناسب من برامج.

٤٦ - ومن رأي أذربيجان أيضا أن ثمة أهمية طاغية لمهمة لجنة مركز المرأة التي اتخذت القرار المتعلق بإطلاق سراح النساء والأطفال الذين أخذوا كرهائن أثناء الصراعات المسلحة، بما في ذلك من كان قد تعرض للسجن في أعقاب حالات الصراع هذه (E/CN.6/1996/9). وقد ذكرت اللجنة الحكومية بجمهورية أذربيجان، وهي لجنة معنية بسجناء الحرب والرهائن والمفقودين، أن ٣١٦ امرأة و ٦٠ طفلا كانوا من بين المفقودين بأذربيجان؛ كما قد تبين أن بعض هؤلاء محتجزون في السجون والمعسكرات الإصلاحية بأرمينيا، وكذلك بأراضي أذربيجان المحتلة، حيث تمنع أرمينيا وصول المنظمات الدولية الإنسانية. ومن رأي أذربيجان أن الوقت قد حان بالفعل كيما يقوم المجتمع الدولي باتخاذ التدابير اللازمة لتناول انتهاكات حقوق الإنسان الدولية حيثما حدثت بأي مكان في العالم.

٤٧ - وحكومة أذربيجان تعلق أهمية خاصة، بالإضافة إلى ذلك، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك على أعمال لجنتها.

٤٨ - السيدة خوهرو (باكستان): أعلنت أن باكستان تؤمن بأن النهوض بالمرأة، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الثقافة الباكستانية، لا يمثل مجرد شعار بسيط فحسب، بل يمثل أيضا ضرورة اقتصادية وسياسية، ومن ثم، فهي تؤيد كل التأييد تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجنغ.

٤٩ - ولا يمكن النظر في موضوع النهوض بالمرأة خارج إطار الفقر والتخلف، اللذين يمثلان قضيتين أوسع نطاقا تتسمان بالانتشار في البلدان النامية، فالإحصاءات تشير إلى أن المرأة هي الأكثر تضررا من الفقر. ومن الملاحظ بكل أسف أن عمليتي تحرير الاقتصاد وعولمته، وما يصحبهما من تكيفات هيكلية تؤدي حتما إلى تخفيض المساعدات المقدمة من الدولة قد أعاقت إجراءات البلدان النامية المتخذة لصالح التقدم وضمان حقوق المرأة.

٥٠ - ومن رأي باكستان كذلك أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي في مجال تنفيذ برنامج عمل بيجنغ، الذي لا يمكن تحقيقه إلا إذا وفت البلدان المتقدمة النمو بما تعهدت به من تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل المساعدة العامة للتنمية.

٥١ - والعنف ضد المرأة لا يزال عقبة كؤودا في مواجهة النهوض بالمرأة، وهو يتطلب وضع تشريعات مناسبة. والمرأة هي الضحية الأولى لأعمال العنف المهينة بعدد كبير من الصراعات المسلحة. وبالتالي، فإن نساء كشمير يتعرضن للعنف الجنسي وللإهانة، مما تشهد عليه منظمات حقوق الإنسان الدولية والكشميرية، وكذلك المنظمات الهندية غير الحكومية، وهذه أعمال تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات القوات المسلحة الهندية. وقد ترتبت على ذلك زيادة كبيرة في حالات الأمراض التي تعود إلى الإجهاد فيما بين الفتيات الكشميريات. ومن ثم، فإن باكستان تطالب المجتمع الدولي بالضغط على الهند حتى تضع حدا لهذه الفظائع، وحتى يقدم المذنبون للمحاكمة الواجبة.

٥٢ - وباكستان تدرك أن هناك الكثير مما يتعين تحقيقه، ولقد وضعت بالتالي مجموعة كاملة من التدابير لصالح النهوض بالمرأة ودمجها في حياة البلد.

٥٣ - السيدة جدنود (لجنة الصليب الأحمر الدولية): لفتت الانتباه إلى أن المرأة ليست أكثر ضعفا من الرجل من الناحية النظرية، والأمر مع هذا ليس على هذا النحو من الناحية العملية. وكثيرا ما كانت النساء بالفعل ضحية للتمييز في أوقات السلم، وهن يشكلن مع الأطفال الضحية الرئيسية للصراعات المسلحة. وهن ما زلن يواجهن العنف، حيث يتعرضن للقتل والإصابة والاغتصاب والتعذيب والاحتجاز والتشرد واللجوء والنفي. ولجنة الصليب الأحمر الدولية لم تكف أبدا عن التنديد بهذا الوضع، ولا عن محاولة منع هذه الانتهاكات، وهي ترى أنه ينبغي العمل على وضع برنامج محدد للمساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية من أجل المرأة.

٥٤ - وقد تضمن القانون الإنساني، منذ بدايته، ذلك المبدأ الأساسي المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة، مع قرنِه بشرط عدم التمييز، ولكنه سلَّم مع هذا بضرورة توفير حماية خاصة للجنس النسائي تتيح المحافظة على كرامة المرأة وسلامتها وحمايتها في دور الأمومة. وحالات الاغتصاب، مثلها مثل حالات العنف الجنسي، غير مقبولة وتشكل جريمة من جرائم الحرب، بل وجريمة من الجرائم المناهضة للإنسانية، وكانت موضع إدانة قوية بالمؤتمر الدولي الحادي والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٥٥ - والقيام، دون تمييز، بمنع وتخفيف معاناة ضحايا الصراعات يشكل علّة وجود لجنة الصليب الأحمر الدولية. وعدم التمييز لا يعني عدم التفرقة بناء على نوع الجنس، وهذا هو السبب في أن اللجنة تساعد النساء المحبوسات والمعتقلات والمشردات في ضوء مراعاة جنسهن. وهي حريصة أيضا على ألا تكون المعاملات المتميزة ضارة بالمرأة.

٥٦ - والمرأة جزء لا يتجزأ من الأسرة، ومن ثم، فإن اللجنة تتدخل للمحافظة على وحدة الأسرة في فترات الصراع. ومن خلال تيسير تبادل الرسائل، وتنظيم الزيارات، وإعادة لم شمل أعضاء الأسرة الواحدة، تسهم اللجنة في جعل المعاناة أكثر احتمالا وفي تجنب تفكك النسيج الاجتماعي.

٥٧ - واللجنة لا تكتفي مع هذا بالاضطلاع بأنشطة للحماية والمساعدة، ولقد وضعت أيضا برامج لإعادة دمج النساء من ضحايا الصراعات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وبفضل ما يقدم من تدريب مهني، تستطيع هؤلاء النساء أن يضطلعن بدور داعم للأسرة. وبوسعهن علاوة على ذلك، في حالات فقد الزوج أو وفاته، أن يستفدن من مساعدة نفسية - اجتماعية ومن عون مالي أيضا، كما قد يستطعن أحيانا أن يشاركن مؤقتا في تنفيذ البرامج، وذلك على نحو مباشر.

٥٨ - والمرأة كثيرا ما تلعب دورا ضروريا في مجال صون السلام وإقراره ودعمه. وهي تمارس تأثيرا يتسم بالاعتدال، وذلك بحكم قربها من أرض الواقع وحساسيتها واهتمامها بالمشاكل الاجتماعية. وفي وفود اللجنة، تضطلع النساء بأعداد متزايدة بالمسؤوليات، وهن يفين أحيانا بالتزاماتهن طوال حياتهن.

٥٩ - وثمة قواعد قانونية لتعزيز الحماية التي ينبغي توفيرها للمرأة؛ ومن الواجب أن تطبق هذه القواعد تطبيقا كاملا.

٦٠ - **السيدة ميلر** (مالطة): رحبت بالجهود المبذولة من أجل إدراج منظور يتعلق بنوع الجنس في جميع برامج وسياسات الأمم المتحدة، وكذلك من أجل تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، ولكنها لاحظت أنه يوجد الكثير مما ينبغي الاضطلاع به بغية التوصل إلى المساواة على صعيد وظائف الفئة الفنية، ووجود مزيد من النساء في المناصب الإدارية.

٦١ - والنهوض بالمرأة يمثل قضية مطردة الأهمية على المستويين الوطني والدولي، والمسائل المتصلة بهذه القضية لم تعد تـُبحث على نحو منفصل، ولكنها تبحث على النقيض من ذلك بشكل متكامل. ومن الضروري

لتحقيق التنمية المستدامة، أن توضع سياسات وطنية في مجال المرأة، وأن تؤخذ المرأة بعين الاعتبار في خطط التنمية الوطنية، وأن تتمكن المرأة على نحو كامل من الوصول لإدارة الموارد الاقتصادية، والمشاركة مع الرجل. وينبغي للتشريعات أن تساند المساواة بين الرجل والمرأة ، ولكن التشريعات ليست كافية في حد ذاتها؛ وثمة أهمية طاغية أيضا لتطوير الأفكار وتشجيع وجود ثقافة تكفل المساواة، كما أن هناك دورا حاسما للتعليم.

٦٢ - وخلال العشرين عاما الماضية، سنت مالطة قوانين عديدة واتخذت مبادرات كثيرة من أجل مكافحة التمييز بسبب الجنس، وأتاحت للمرأة أن تتمتع على نحو كامل بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأن تصل إلى الوظائف ذات المسؤولية. وحكومة مالطة تضطلع بما يلزم من جهود، بصفة محددة، في مجالات مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار، وحماية حقوقها في مكان العمل إلى جانب حماية حياتها الخاصة والأسرية. وقد شُكّلت مؤخرا لجنة معنية باحترام حقوق المرأة بوصفها مواطنة ومستهلكة وموظفة، كما يُتوخى إعداد كتاب أبيض عن التمييز بناء على نوع الجنس، وذلك بالتعاون مع أحد الفقهاء القانونيين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومالطة تتخذ علاوة على ذلك تدابير محددة لصالح المرأة.

٦٣ - والمساواة جزء لا يتجزأ من حقوق أي فرد، وينبغي الحرص على مكافحة ما تتعرض له المرأة من عنف، سواء كان عنفا ماديا أم جنسيا أم نفسيا. ولا يجوز أن يدخر أي جهد فيما يتصل بتحسين حالة المرأة في العالم، وتمكينها من التمتع بحقوقها تمتعا كاملا. ومن الواجب أن يُرحب بالتالي بما قام به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من توجيه برنامجه المتصل بحقوق الأفراد نحو مراعاة حقوق المرأة بوصفها كائنا إنسانيا، والقضاء على العنف ضد المرأة، وتوعية المرأة بشأن حقوقها، إلى جانب إنشاء صندوق استئماني للقضاء على العنف ضد المرأة. ومالطة ترحب بالمشاركة في الأعمال المضطلع بها في إطار هذا الصندوق، وبالإسهام في وقت قريب في مداولات لجنة مركز المرأة بشأن حقوق المرأة والعنف الموجه ضدها.

٦٤ - وينبغي أن يتمثل الهدف المنشود في إقامة مجتمع يستند إلى المشاركة بين الرجال والنساء، مع اتحادهم في إطار من الكرامة، ومالطة تتعهد بتنفيذ برنامج عمل بيجين، وهي تتطلع باهتمام إلى القيام في عام ٢٠٠٠ باستعراض التقدم المحرز في إعمال هذا البرنامج. وكفالة احترام حق المرأة في المساواة والتنمية والسلام يعني القيام من جديد بتأكيد أهمية حقوق الإنسان، وكرامة وقيمة الشخصية الإنسانية، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. ومن الواجب، بغية الاضطلاع بهذا، أن تتخذ مبادرات على الصعيد الوطني، وأن يوفر تعاون فيما بين البلدان.

٦٥ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): لاحظت أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد أتاح الفرصة أمام المجتمع الدولي كيما يحدد الطرق والاستراتيجيات الكفيلة بالنهوض بالمرأة، ويبحث العقبات القائمة، ويواجه التحديات. ومن الواجب أن يقيم الآن تنفيذ نتائج المؤتمر، وتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/52/281) بالغ النفع في هذا الصدد، فهو يتضمن بصفة خاصة أنشطة المؤسسات في إطار منظومة الأمم المتحدة. ومن الواجب على الحكومات أن تقوم بدورها بتشجيع حقوق المرأة ودورها مع العمل على تمكينها، وذلك من خلال مساعدة المجتمع الدولي. والبلدان التي تتعرض لتدابير قسرية من طرف واحد لا تتوفر لديها في الواقع، بكل أسف، الوسائل اللازمة لتنفيذ برنامج عمل بيجين على نحو كامل.

٦٦ - وإيران قد قامت خلال السنوات الماضية، على الرغم من كل هذا، بتحسين حالة المرأة في مجالات من قبيل التعليم والاقتصاد واتخاذ القرار. وقد تمكنت المرأة على هذا النحو من الإمعان في المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية بالبلد. ومن شأن هذا الاتجاه أن يزدهر في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، سواء على الصعيد الحكومي أم على صعيد المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، عيَّن رئيس الجمهورية مؤخرا مستشارا ساميا لشؤون المرأة، كما عيَّن امرأة في منصب نائب الرئيس والموجه بالهيئة المعنية بقضايا البيئة.

٦٧ - وفي إطار الاعتراف بأن حماية واحترام حقوق جميع المواطنين، بما في ذلك حقوق المرأة، في كافة الميادين، من شأنهما أن يساعدا البلد في مجال التنمية، قامت الحكومة الإيرانية بتوعية الجمهور بشأن مسألة حقوق المرأة، حيث نظمت حلقات دراسية وحلقات عمل، كما قامت بإنشاء آليات تتيح النهوض بالمرأة، وأخذت في الاعتبار تلك المناظير المتعلقة بنوع الجنس في مجال القوانين والبرامج والسياسات، وكذلك في خطة العمل الوطنية المتصلة بالمرأة.

٦٨ - والمرأة والطفل هما العنصران الأكثر ضعفا بالمجتمع عند نشوب صراعات مسلحة. والحالة السائدة في أفغانستان تبعث على القلق بصفة خاصة، في هذا الشأن، ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة من أجل تخفيف معاناة السكان. ويتعين على المجتمع الدولي كذلك أن يعارض بقوة السياسات التي تتبعها إسرائيل في الأراضي المحتلة، وهي سياسات جديرة بالإدانة أيضا.

٦٩ - ويجب تحسين المناخ الدولي من أجل تمكين البلدان من تشجيع حقوق المرأة وتنفيذ برنامج عمل بيجين.

٧٠ - **السيدة راي** (الهند): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧، وبعد ذلك أعلنت أن الهند تساند تماما كافة المبادرات المتخذة من أجل دمج منظور نوع الجنس في السياسات والبرامج الوطنية وكذلك في سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. والنساء، اللائي يشكلن نصف البشرية، لا يمكن بعد اليوم أن يُنظر إليهن كما لو كن "فئة مستقلة"، والمشاكل الخاصة بالنساء لا يجوز توخيها على نحو منفصل. وعلى جميع لجان الجمعية العامة، لا اللجنة الثالثة وحدها، أن تهتم بآثار القرارات الأساسية على الرجال والنساء ومساهمتها في تحقيق الهدف المتمثل في المساواة بين الجنسين. ودمج المرأة من أعمال الحكومات على نطاق واسع، في يومنا هذا، وهو لم يعد من أعمال كيانات بعينها.

٧١ - الوفد الهندي يرحب في هذا الصدد بتقرير الأمين العام بشأن المشاركة الفعالة للمرأة ودمجها في التنمية (A/52/345) الذي يبحث مسألة المرأة والمساواة بين الجنسين من النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية. وفكرة دمج منظور نوع الجنس تسمح بإلقاء نظرة جديدة على عولمة الاقتصاد والسياسات التي تولي مزيدا من الاهتمام بالأسواق، لا بالإنسان، وخاصة المرأة الفقيرة والمستضعفة.

٧٢ - وقد وضعت الهند سياسة وطنية لتمكين المرأة (وستعرض هذه السياسة قريبا على الأمانة العامة)، وهي تسمح بدمج مناظير نوع الجنس في كافة الخطط والبرامج والسياسات والتقييم، إلى جانب صياغة ميزانيتها بناء على ذلك.

٧٣ - والنساء الهنديات يشاركن على نحو مطرد في الحياة السياسية. وثلث المقاعد مخصص لهن في الهيئات المحلية، سواء بالريف أم بالحضر، ومن المتوخى تطبيق هذه السياسة على صعيدي الولايات والبرلمان. ونسبة ثلاثين في المائة من الموارد مكرسة أيضا للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المرأة. وقد شـُكلت، في نهاية الأمر، لجنة برلمانية دائمة لكفالة متابعة جميع برامج تشجيع المرأة.

٧٤ - والحكومة الهندية تولي أيضا اهتماما كبيرا بتشجيع ورفاه البنات. وهي تبذل قصاراها من أجل تعميم التعليم الابتدائي، وتوجه جهودها نحو بقاء صغار البنات وحمايتهن وتنشئتهن. وقد أعلن رئيس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ برنامجا لتزويد هؤلاء البنات بمعونة مالية بالغة الضآلة بالطبع، مما يدل على أن الحكومة تدرك أن تشجيع المرأة يبدأ منذ الطفولة.

٧٥ - السيد سرفيوه (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه على الرغم من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة والمؤتمرات المختلفة بشأن المرأة، فإنها ما زالت بالكثير من مناطق العالم ضحية للعنف والاستغلال، وخاصة بالبلدان النامية، وهذه الظاهرة قد تفاقمت من جراء الفقر والبطالة وتدهور الخدمات الصحية والاجتماعية. وهذه الحالة تؤدي، فضلا عن انتهاك حريات المرأة وحقوقها الأساسية، إلى إبعادها إلى هامش عملية التنمية. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي أن يكافح من أجل تحسين حالة الأمور هذه، وذلك بالمساهمة في تهيئة سياق اجتماعي واقتصادي موات يفضي إلى إدماج المرأة، مع مراعاة القيم الأخلاقية والدينية بكل مجتمع.

٧٦ - ومن الواجب أن يبدأ تنفيذ برنامج عمل بيجنغ من مستوى الأسرة، باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع التي تتولى قبل غيرها إلهام الطفل بقيم الأخلاق والمساواة بين الجنسين.

٧٧ - وبغية تطبيق برنامج عمل بيجنغ تطبيقا فعالا، يجب على الدول أن تقوم بغض النظر عن خياراتها السياسية والاقتصادية بالتعاون من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة، ولا سيما لصالح المرأة اللاجئة والمسنّة والمعاقة، والمرأة التي تعيش تحت وطأة الفقر أو في ظل الاحتلال. وينبغي خلق بيئة سياسية مواتية تقوم على الاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ونبذ سياسات الهيمنة والقوة.

٧٨ - والجماهيرية العربية الليبية قد اتخذت تدابير عديدة، تشريعية وغير تشريعية، من أجل ضمان تمتع المرأة على نحو كامل بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد شكلت لجنة وطنية متعددة القطاعات لكفالة متابعة تنفيذ برناج عمل بيجنغ وتوصياتها. وصدرت بالجماهيرية العربية الليبية في عام ١٩٩٧ وثيقة بشأن حقوق المرأة في المجتمع الليبي، وهذه الوثيقة تتضمن حقوقا ومبادئ شتى، ومنها التساوي في الحقوق بين الرجل والمرأة، وحق كل منهما في تقرير مصيره بحرية، وفي التمتع باستقلال مالي، من أجل التوصل إلى ذلك. ومن حق المرأة أيضا أن تنهي العلاقة الزوجية، وأن تتولى حضانة الطفل. ورغم كافة ما قامت به الجماهيرية

العربية الليبية في مجال النهوض بالمرأة، ورغم مسارعتها في الانضمام لمختلف الصكوك المتصلة بحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن البلد قد لاقى مشاكل عديدة من جراء الجزاءات الجائرة المفروضة من قبل مجلس الأمن، التي تعوق تنفيذ بعض أحكام الاتفاقيات الدولية، من قبيل الحق في الحياة والغذاء والدواء والتنقل بحرية. وهناك أطراف كثيرة قد أصرت على ضرورة رفع هذه الجزاءات حيث تعد المرأة والطفل بمثابة الضحيتين الأساسيتين لها. ومن الواجب على الأمم المتحدة أن تقوم دون مزيد من التأخير بتعيين مقرر خاص من أجل دراسة الآثار المحددة للجزاءات والتدابير القسرية المفروضة، التي تمس مسألة التمتع بحريات وحقوق الإنسان.

٧٩ - السيد أبا كورو (النيجر): قال إن إعلان وبرنامج عمل بيجنغ يستندان إلى مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة، التي اجمعت على التسليم بأهمية دور المرأة في التنمية المستدامة وحماية البيئة، فضلا عن إجماعها على تأكيد الحقوق الأساسية للمرأة.

٨٠ - وبعد عامين من انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قامت الوزارة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والسكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، في النيجر، بتشكيل لجنة للاضطلاع بمهمة تنفيذ توصيات بيجنغ وتحديد الاستراتيجيات ووضع الأهداف ذات الأولوية وتعبئة الموارد المالية الضرورية. والوحدة المسؤولة عن متابعة الحاق الفتيات بالمدارس، والتي شُكلت في عام ١٩٩٦، تعمل على زيادة معدل التحاق الفتيات، وسوف يرتفع هذا المعدل من ٣٦ إلى ٤٠ في المائة من الآن وحتى عام ٢٠٠٠. وقد بذلت الحكومة قصاراها علاوة على ذلك من أجل الانتهاء من وضع وثيقة سياسية وطنية تتعلق بتشجيع المرأة، حيث اعتمدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بالإضافة إلى وضع خطة عمل خمسية بغية تنفيذ توصيات بيجنغ. وفضلا عن ذلك، قامت ٢٨ رابطة ومنظمة غير حكومية وما يزيد عن ١ ٠٠٠ من التجمعات بالمساهمة في تحسين أحوال معيشة وعمل المرأة. ودعم المجموعات النسائية، وتعزيز قدرات إدارة المرأة، وكفالة استقلالها المالي. وثمة نظام لتقديم القروض على أساس التناوب، وقد أتاح هذا النظام تحسين الأنشطة المولدة للدخل لدى المرأة، كما وضع مشروع أولي لإنشاء صندوق للدعم يمكن المرأة من الوصول إلى مزيد من القروض. وقد اعتمدت الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ برنامجا للأعمال والاستثمارات ذات الأولوية، حيث تشغل المشاريع المكرسة للمرأة مكانة الصدارة.

٨١ - وتقييم هذه المشاريع والبرامج قد سلط الضوء على حدوث تحسن في مستوى معيشة المرأة وتزايد في مستوى وعيها.

٨٢ - والنيجر حريص على الإعراب عن شكره لشركائه الثنائيين والمتعددي الأطراف، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، وسويسرا، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الهولندية للتنمية، والدانمرك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٨٣ - وحكومة النيجر تضطلع بوضع اللمسات الأخيرة لبرنامج إطاري يتعلق بمكافحة الفقر، وسوف يقدم هذا البرنامج إلى اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في النصف الثاني من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بجنيف.

٨٤ - والحكومة تستعد للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أنها تضطلع بحملة للتوعية بشأن العنف ضد النساء والبنات الصغيرات.

٨٥ - السيدة نيناو (رواندا): قالت إن النساء الروانديات قد نظمن، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، أول مؤتمر للبلدان الأفريقية بشأن المساواة بين الجنسين والسلام والتنمية، حيث سيطلع أعضاء اللجنة على برنامج عمل هذا المؤتمر وقراراته، وشكرت في هذه المناسبة كل من ساندوا تلك المبادرة، التي جاءت في أعقاب مؤتمر بيجنغ، وكل من شاركوا فيها. وكان هذا المؤتمر بمثابة مناسبة لإجراء تبادل واسع النطاق للآراء مع نساء العالم أجمع، اللائي أدركن جهود النساء الروانديات الرامية إلى تعمير بلدهن. وقد اضطلعت هؤلاء الروانديات بالمساعدة في إقامة الهياكل الحكومية، من قبيل وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة والشؤون الاجتماعية، وفي تشكيل لجان نسائية على الصعيد المحلي، وفي إقناع الحكومة بتعيين مسؤول عن القضايا النسائية في جميع الوزارات، وفي تنظيم معسكرات للتضامن لتعليم الفتيات ثقافة السلام؛ وقد شاركت النساء أيضا في إعادة توطين اللاجئين، ولا سيما في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٦، حيث عاد ما يزيد على ٢ مليون لاجئ كانوا يعيشون في زائير وتنزانيا وبوروندي، وهم يحظون باندماج كامل في المجتمع.

٨٦ - والنساء، اللائي أصبحن يشكلن ٧٠ في المائة تقريبا من سكان رواندا في أعقاب ما حدث من إبادة جماعية، يطالبن بتقديم كافة المسؤولين عن هذه الجريمة إلى جانب من اقترفوا جرائم ضد الإنسانية إلى ساحة العدالة، كما يطالبن من أجل تحقيق ذلك بمساندة جميع البلدان. ورواندا تنتظر الآن زيارة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان. والنساء الروانديات، بل وكل من ظللن على قيد الحياة بعد حدوث إبادة جماعية في أي مكان بالعالم، يحق لهن أن يحصلن على دعم خاص. ورواندا قد أنشأت صندوقا من أجلهن، وهي تطالب كافة البلدان بالمساهمة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت رواندا في القيام بعملية إصلاح قضائي، من أجل تمكين النساء من الاضطلاع بمسؤولياتهن الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تطالب الروانديات بالضغط على الحكومات حتى تطبق تلك السياسة النشطة لصالح النساء، التي كانت قد اعتمدت في مؤتمر بيجنغ، ولكنها لم تطبق على نحو كامل، حيث لا يوجد حتى الآن في وظائف اتخاذ القرار سوى عدد بالغ الضآلة من النساء، كما أن التعليم ليس متاحا لكافة النساء. وهذه السياسة سوف تتيح للمرأة أن تضطلع بدورها بالفعل في ميدان التعليم من أجل السلام وإعادة استقراره.

٨٧ - السيدة فهمي (مصر): قالت إن بلدها يعلق أهمية بالغة على الصعيد السياسي على قضية النهوض بالمرأة، وقد وضع في هذا الصدد مجموعة من الأهداف قام بإدراجها في برامجه التنموية. ومن ثم، فقد خصصت الخطة الخمسية الثالثة مبلغا مقداره ١,٢ بليون دولار للخدمات المتعلقة بالمرأة والطفل، كما أن خطته الخمسية الرابعة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ تتضمن أنشطة عديدة لصالح المرأة. وعلاوة على ذلك، فإن الصندوق الاجتماعي، الذي تتمثل مهمته في توليد وظائف مؤقتة ودائمة والذي يضطلع بتهيئة فرص عمل للمرأة، يبذل قصاراه أيضا من أجل رفع مستوى الاستحقاقات الاجتماعية للجميع، وذلك انطلاقا من إيمان مصر بأن قضايا المرأة تهم المجتمع بأسره.

٨٨ - وفيما يخص تقرير الأمين العام بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/52/326)، لاحظ وفد مصر أنه على الرغم من أن قرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٠ يطالب المجتمع الدولي وهيئات وأجهزة الأمم المتحدة أن تعمل على وضع برامج ومشاريع ترمي إلى تحسين حالة المرأة الريفية، فإن تقرير الأمين العام يقتصر، عند إثارته للعوامل التي تؤثر على حالة المرأة الريفية هذه، على ذكر السياسات التي وضعتها الحكومات من أجل زيادة حجم الموارد، وهو يغفل الإشارة بالتحديد إلى أن مشكلة هذه الموارد ترتبط مباشرة بالسياق الاقتصادي والتجاري الدولي، وبحجم الاستثمارات المتحققة، وبتمويل البرامج الإنمائية المنفذة في إطار التعاون التقني، فهذه كلها عوامل تتيح للبلدان النامية، في حالة حصولها على معونة من أجل زيادة صادراتها، أن ترفع مستوى دخلها، مما يفضي إلى تقديمها لمساعدة أكبر حجما للمرأة الريفية. ويلاحظ وفد مصر، في هذا الشأن، أن تقرير الأمين العام عن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/52/352) لا يذكر سوى الحلقات التدريبية التي نُظمت من أجل بلدان وسط أوروبا، وأنه لم يتعرض لأي برنامج تدريبي من أجل البلدان النامية. ولقد اقتصرت أنشطة المعهد على نشر أعمال البحوث والتحليل والوثائق. وبشأن تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/52/408)، يؤكد وفد مصر أن تحقيق الهدف المتمثل في الوصول بنسبة النساء في الأمانة العامة إلى ٥٠ في المائة من مجموع الموظفين، بحلول عام ٢٠٠٠، يقتضي إيلاء المراعاة الواجبة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند شغل الوظائف. وثمة مناظير طيبة في هذا الصدد، لا سيما وأن التقرير يذكر أن هناك ٥٠٠ ٤ موظفا تقريبا سوف يتقاعدون أثناء السنوات العشر القادمة، وهذا من شأنه أن يتيح بلوغ هدف "٥٠/٥٠". ومع هذا، فإن إعمال هذا الهدف لا يجوز له على الإطلاق أن يكون على حساب أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي ينبغي الوصول إليها وفقا لبرنامج عمل بيجنغ وبناء على النتائج المنبثقة عن مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة. وفيما يتصل بتنفيذ التوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، يشعر وفد مصر بالأسف لأن تقرير الأمين العام قد ركز على المشاكل المنبثقة عن ضرورة تحقيق توازن في النسبة المئوية للرجال والنساء العاملين بالأمانة العامة، وذلك دون إيلاء اهتمام كاف للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بيجنغ، ولا للعقبات التي يلزم التغلب عليها لكفالة هذا التنفيذ. ولم يتضمن التقرير، بصفة خاصة، تحديدا كافيا لكيفية وفاء منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين بالتزاماتهما المتصلة بتزويد البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بمساعدة تقنية وغير تقنية. ويطالب برنامج عمل بيجنغ البلدان المتقدمة النمو أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي من أجل تمويل المعونة الرسمية للتنمية والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

٨٩ - ومصر تفي بالتزاماتها الواردة في الميثاق، وخاصة التزاماتها المالية، فهي تقوم دون شرط أو قيد وفي المواعيد المحددة، بسداد حصتها بالكامل. وهي ستعمل على احترام جميع الأولويات التي حددتها الأمم المتحدة في خطتها المتوسطة الأجل، والتي جعلت من التنمية الاقتصادية محورا لأعمال وأنشطة المنظمة. وهي لن تسمح على الإطلاق بأن يتحول برنامج عمل بيجنغ إلى مجرد عملية تستهدف موازنة عدد الرجال والنساء العاملين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا بامتصاص هذه العملية لموارد المنظمة الشحيحة على حساب الأنشطة الأخرى التي أقرتها الدول الأعضاء في إطار الميزانية العادية. وقد انعكس هذا في بعض البيانات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بتنفيذ برنامج عمل بيجنغ، وكان آخر هذه البيانات، البيان الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عن منظمة الصحة العالمية.

٩٠ - السيدة اغادجانيان (ارمينيا): قالت إنها ترغب، من منطلق ممارسة حق الرد، أن توضح بعض النقاط بشأن البيان الذي أدلى به ممثل اذربيجان. فالقول بأن النزاع في منطقة كاراباخ العليا نزاع بين ارمينيا واذربيجان والتحدث عن عدوان ارميني ضد اذربيجان ليس إلا تضليلا محضا. فالأمر يتمثل في الواقع في نزاع بين شعب كاراباخ العليا، الذي يكافح من أجل استقلاله، وحكومة اذربيجان، التي ترفض الاعتراف بحقه هذا. ومنذ بداية هذا النزاع، وارمينيا لا تكف عن المطالبة بحل سلمي له بناء على تسوية عن طريق المفاوضات.

٩١ - وفيما يتصل بمسألة الرهائن والأسرى، تؤكد ارمينيا أنها قد قامت في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٧ وفي إطار الاستجابة للنداء الصادر عن الرئيسين المشاركين لمجموعة منسك داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبغية إظهار حسن النية، بإطلاق سراح جميع الأسرى الاذربيجانيين الذين وردت أسماؤهم في القائمة التي أعدتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، كما أن ارمينيا قد أعلنت، في هذه المناسبة، أنها تؤيد الإفراج عن كافة الأسرى دون قيد أو شرط. وطلبت ارمينيا إلى اذربيجان أن تستجيب من ناحيتها لمبادرة مجموعة منسك، وذلك بإطلاق سراح جميع من تحتجزهم من أسرى الحرب. وما زال هناك أسرى مع هذا بشتى أنحاء اذربيجان، ومنهم نساء.

٩٢ - وتؤكد ارمينيا مرة أخرى أن اللجنة الثالثة ليست بالمحفل المناسب لمناقشة المسائل المتعلقة بكاراباخ العليا. فهذه المسائل تبحث في إطار مؤتمر منسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٩٣ - السيد اميرييكوف (اذربيجان): قال، من منطلق ممارسة حق الرد، إنه يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل بلده. وليس ثمة ما يضاف في هذا الشأن، فالحقائق وحدها هي التي تتكلم. وينبغي التشديد، علاوة على ذلك، على أن ارمينيا، التي تزعم أنها لم تشارك في هذا النزاع، كانت الدولة الوحيدة التي أعلنت أنها تواصل عدم الاعتراف بالسلامة الإقليمية لاذربيجان، وقد أفصحت عن هذا الموقف بوضوح في مؤتمر قمة لشبونه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥